

## الحريري يتعهد بعدم العودة إلى الإنقسام في البلد ويتفق مع إرسالان على مواصفات القانون الإنتخابي العادل



الرئيس الحريري يري توقيع اتفاقية التعاون بين مجلس البحوث والجامعات اللبنانية الأربع في حضور الوزير حمادة (تصوير: دالاتي ونهرا)

الى رمزية هذا اللقاء عشية الاحتفال بذكرى استشهاده الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي كان من رواد هذا النوع من التميز العلمي في لبنان.

ولاحظ الرئيس الحريري ان في البلد اليوم ورشة اصلاحات كبيرة جداً، لأن الدولة بكاملها وكل مؤسساتها بحاجة الى اصلاح، ولكن ليصبح هذا الاصلاح حقيقياً يجب ان يحصل من خلال التعاون مع كل الجامعات الاساسية في لبنان لخلق مجتمع لنرى كيف بإمكاننا كدولة ان نطور انفسنا وما هي الاصلاحات التي يجب ان نقوم بها.

وقال: «هذا مشروع طويل الامد وهذه مبادرة ساقوم بها في المستقبل القريب ويجب علينا جميعاً ان نعمل على انجازها، والاهم بالنسبة لي هو ان تكون الجامعات الاساسية منخرطة في هذا المشروع».

وختم قائلاً: خلافتنا احياناً تؤثر علينا ولكنني اليوم من موقعي لن اسمح للانقسام بأن يعود الى البلد وهذا امر اؤكد له لكم. اعود وواجهه شكري الى الجميع وخاصة الجامعات على الجهد الذي بذلته وليوفقنا الله لنتمكن من الاستمرار في التطور وأي امر تحتاجونه مني شخصياً او من معالي الوزير سنقوم بمساعدتكم على تحقيقه.

بعد ذلك تم التوقيع على الاتفاقيات.

خير جميع المواطنين».

### اتفاقية دعم البحوث

وكان الرئيس الحريري رعى قبل الظهر في السراي الحكومي حفل توقيع اتفاقية تعاون بين المجلس الوطني للبحوث العلمية وأربع جامعات لبنانية، هي: الجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف وجامعة الروح القدس-الكسليك، بهدف تطوير التعاون في برنامج دعم البحوث العلمية، حضر الحفل وزير التربية والتعليم العالي مروان حمادة ورؤساء الجامعات اللبنانية د. فؤاد أيوب والإميركية د. فضلو خوري والقديس يوسف د. سليم دكاش والروح القدس - الكسليك د. جورج حبيقة بالإضافة إلى رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للبحوث العلمية د. جورج طعمة وأمين عام المجلس د. معين حمزة ومجموعة من عمداء الكليات والقيمين على البحوث العلمية في الجامعات الأربع ومدراء مراكز المجلس والإمين العام لمجلس الوزراء فؤاد قلفيل.

في مستهل الحفل القى الدكتور حمزة كلمة اوضح فيها انه من خلال هذا البرنامج سيصار الى مضاعفة قيمة الدعم الذي يناله كل مشروع بحثي. كما تحدث الوزير حمادة الذي لفت

وختم ارسالان قائلاً: خرجنا من عند الرئيس الحريري الذي تؤيد ونؤكد على دوره والعلاقة التي تربطنا معه على موقفه بوجوب الخروج بقانون جديد، وقد اتفقنا على عنوان يلخص كل شيء وهو العدالة والمساواة وصحة التمثيل بأي قانون سيطرح في البلد، وليس لدينا أي مشكلة. فإذا قوانين المختلط تؤمن العدالة وصحة التمثيل والمساواة فليس هناك من مشكلة لدينا، وإذا قوانين الاكثرية تؤمن ذلك لا مشكلة لدينا. نحن كحزب مع النسبية التي نراها بأنها تعطي مساواة وعدالة بين كل الناس والفرقاء، وإذا كان هناك من لديه أفكار اخرى تؤدى الى ذات الغرض فلا مشكلة لدينا. ما يهمنا هو أن يتطور البلد وكذلك الحياة السياسية فيه وعلى هذه القاعدة نحن متفقون مع الرئيس الحريري على العنوان العريض في مقاربة قانون الانتخاب، وإن شاء الله نستطيع انجاز هذا القانون في اقرب فرصة ممكنة».

واستقبل الرئيس الحريري مساءً في «بيت الوسط» وفداً من مجلس نقابة المحامين في بيروت برئاسة القاضي أنطونيو الهاشم، الذي اوضح انه «استعرضنا معه شؤون قصور العدل والقضاء ونقابة المحامين، وكانت لنا مطالب عنده وقد وعدنا خيراً بشأنها. ونحن كلنا أمل في هذا العهد، أن نتحقق عدالة أفضل في لبنان لما فيه

استقبل رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري قبل ظهر أمس في السراي الحكومي نائب رئيس مجلس النواب فريد مكارى وعرض معه آخر المستجدات والامور العامة في البلاد.

ثم استقبل الرئيس الحريري وفداً من الحزب الديمقراطي اللبناني برئاسة وزير الدولة لشؤون المهجرين طلال ارسالان الذي اوضح ان زيارته في اطار جولة تقوم بها على الرؤساء الثلاثة وجرى بحث في موضوع الساعة وهو قانون الانتخاب، وأكدنا له ما قلناه في بعديا بضرورة الوصول الى قانون انتخابي جديد وعصري يحقق صحة وعدالة التمثيل في البلد ويساوي بين اللبنانيين ولا يفرق بينهم والرئيس الحريري مع هذا الطرح وهو اعلن أكثر من موقفه، إن كان من خارج مجلس الوزراء او داخله بأنه مصر على وجود قانون جديد للبنانيين وهو قال بشكل اوضح ونحن ننتبى ونؤيد طرحه، أننا كقوى سياسية وكحكومة نكون فئسلاً فئسلاً ذريعا امام اللبنانيين اذا لم نحقق ونتقدم خطوات جدية باتجاه قانون جديد للانتخابات.

أضاف ارسالان: موقف الحزب الديمقراطي اللبناني موقف قديم كطرف ونحن مع النسبية الكاملة برأينا، ليس على خلفية اقتصاء او معاقبة ولا ان يكون هناك فريق مستهدف في البلد بغض النظر لا سمح الله، نحن مع قناعة ان البلد محكوم بالتوافق وطالما ان لبنان محكوم بسياسة التوافق وطالما ان الديمقراطية في لبنان اعطيناها اسماً غير موجود في كل دول العالم، الا في لبنان وهو إسم الديمقراطية التوافقية. وبالتالي الديمقراطية التوافقية التي ارتضيها اذا اردنا تطبيق هذا الموضوع يجب توسيع مروحة المشاركة والتمثيل بين كل القوى في البلد ليتحول المجلس النيابي بالفعل الى مجلس حوارى جدي يضم كل من يمثل على حجمه في البلد. لافتاً إلى أن النظام الاكثرية يحقق رابحاً وخاسراً، أما القانون النسبي فيحقق الربح للجميع، لكل شخص حسب حجمه وما يمثل. وعندنا لا يكون هناك من محادل على قاعدة أن من ينال ٥١٪ من حجم الاصوات في دائرته يربح كل شيء والذي ينال ٤٩٪ من حجم الاصوات في دائرته ليس له الحق في التمثيل ضمن دائرته بمقعد نيابي، وهذا الامر يعتبر ظلماً.